ASJP Algerian Scientific Journal Platform

المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:06، العدد:01 (2022)، ص1143-1153

الثورة الجزائرية واستراتيجية التدويل العسكري للقضية الجزائرية 1954-1961

The Algerian war and the military internationalization strategy of the Algerian cause 1954-1961

أحمد مسعود سيد علي

جامعة المسيلة (الجزائر)

ahmedmessoud.sidali@univ-msila.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/01/04

تاريخ القبول:
2022/02/05

الكلمات المفتاحية:

- ✓ استراتيجية التدويل العسكري
- ✓ الثورة الجزائرية
- ✓ جيش التحرير الوطني
- ✓ القضية الجزائرية

الملخص:

تندرج هذه الدراسة ضمن محاولة إحداث مقاربة بين مسألتين إستراتيجيتين شكلتا حجرة الزاوية في تطور مسار الثورة الجزائرية، قضية التدويل السياسي للقضية الجزائرية ورهاناتها أمام سياسة العزل الدبلوماسي التي كانت تمارسها فرنسا في حق موفدي الثورة الجزائرية على مستوى المنابر الأممية، الأمر الذي حال دون التمكين لإخراج القضية الجزائرية من ثنائية الصراع الفرنسي الجزائري، وعليه ومع تصاعد مد الثورة الجزائرية مع مطلع 1955، خاصة على المستوى الإقليمي بدأت تلوح في الأفق مسألة توسيع دائرة الصراع العسكري في الأراضي المغربية والتونسية، بإنشاء قواعد عسكرية خلفية للثورة غدت لاحقا تتلقى في الدعم اللوجستيكي وحتى البشري، من تقنيين وخبراء صينيين وروس عملوا على تدريب وحدات جيش التحرير الوطني المرابط بالحدود الشرقية والغربية للجزائر، إن حضور هؤلاء شكل في حد ذاته خطر حادقا على المنطقة برمتها فقه كنهها ليس فحسب المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية) والحكومة الفرنسية حينها بل حتى قادة الثورة الجزائرية، لأجل ذلك ارتأينا الوقوف عند خطوط هذا الرهان وتحدياته التي كانت تواجهها الثورة بالاستعانة ما توفر لنا من محاضر الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية عبر مناقشاتهم لذات المسألة ومدى إدراكهم لحجم هذه الإستراتيجية.

Article info

Received:
04/01/2022

Accepted:
05/02/2022

Key words:

- ✓ The military internationalisation stratégie
- ✓ Algerian revolution
- ✓ National Liberation Army
- ✓ the Algerian cause

Abstract:

This study is included in the approach between two strategic issues which had been a cornerstone of the evolutionary path of the Algerian Revolution, the political internationalism of the Algerian issue and its stakes at the diplomatic containment policy that France was exercising against the delegates of the editorial revolution at the level of international forums,which prevented the empowerment to bring the Algerian issue out of the duality of the French-Algerian struggle ; hence, by the rising tide of the Algerian Revolution in 1955 ,especially at the regional level the question of broadening the cycle of the military conflict in the Moroccan and Tunisian lands would evolve, by setting up a rear military bases for the revolution which later became receiving logistical and even human support from Chinese and Russian techs and experts who have trained the National Liberation Army unit's stationed on the Algerian eastern and western borders'. Their presence meant a real danger for the entire region, but not only the western camp (The United States of America) and the French government at that time, but even the leaders of the Algerian Revolution. That's why we thought we'd stand by at the stake and its challenges which faced by the revolution, using reports of the Interim Government and the National Council of the Algerian Revolution through their discussions about the same issue and their awareness of the extent of this strategy.

مقدمة

شكلت مسألة تدويل القضية الجزائرية عبر محاولة قادة الثورة إخراج الثورة الجزائرية من دائرة الصراع الثنائي الفرنسي الجزائري إلى تدويله، إن على المستوى المغاربي، الإقليمي، القاري أو حتى الدولي بين المعسكرين، شكلت هدفا استراتيجيا أدركه قادة الثورة، للحيلولة دون الإطباق عليها أو حتى تسويتها ضمن إستراتيجية الاستعمار الفرنسي الذي اخذ منذ نهاية الخمسينات من ق20 في مراجعة طبيعة حضوره في مستعمراته القديمة، والحالة هاته فان قيادة الثورة ظلت تراهن على هذه المسألة بدءا من المحاولات الرائدة خلال سنتي1956/1955 التي تولى القيام بها وفد الثورة بالخارج قبل اعتقالهم (بن بلة، خيضر، بوضياف، آيت أحمد) أو مع موفدي الحكومة المؤقتة بعد سنة 1958، محاولات سجلت حضور القضية الجزائرية في عديد المنابر الدولية حتى هيئة الأمم المتحدة لكنها كانت تسجل دون إجماع دولي، أمام مد كاسح لدبلوماسية فرنسية ماكرة كانت تسعى لعزل دبلوماسية الثورة، وعليه تبين لمسئولي الثورة الجزائرية أن توسيع دائرة الصراع العسكري ضمن استراتيجة تدويل القضية الجزائرية كان كفيل بتدخل الأمم المتحدة والإشراف على عملية تطبيق حق تقرير المصير التي كان يتغنى بها الجنرال ديغول بدءا من سبتمبر 1959.

هذه الدراسة تندرج ضمن هذا السياق العام للمسالة الجزائرية بين التدويل السياسي والعسكري، ومنه انتهينا إلى الوقوف عند الإشكاليات التالية: **إلى أي مدى كان قادة الثورة مستعدين لتبني سياسة التدويل العسكري؟ ما هي حدود هذا الصراع؟ هل شملت دول الجوار؟ أو ضمن العمق الإفريقي (جبهة مالي التي فتحت سنة1958)؟ أو حتى داخل التراب الفرنسي بداية من جويلية 1958؟ ما هي الآليات التي كانت تسمح بتطبيق هذه الاستراتيجي العسكرية؟ ثم ما مدى إدراك قادة الثورة الجزائرية لمخاطر التدويل العسكري ليس على المنطقة فحسب بل على الثورة الجزائرية؟**

اعتمدت هذه الدراسة كأرشيف مواقف قادة الثورة ذاتهم من هاته المسألة خاصة تقارير الحكومة المؤقتة خاصة وزارة التسليح والاتصالات العامة التي كان يشرف عليها العقيد عبد الحفيظ بوصوف، فضلا عن المناقشات التي قيدتها محاضر جلسات اجتماعات الهيئات القيادية للثورة- الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية والمجلس الوطني للثورة في دورتي طرابلس الأولى 16 ديسمبر 1959-196018جانفي/ثم الثانية من 09 إلى 27 أوت1961.

1.نشاط جيش تحرير المغرب العربي صورة لمغربة الصراع الفرنسي الجزائري

بتاريخ 07/15/ 1955 تشكلت لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي بعد أن نظم قادتها اجتماع بمدريد ضم عن الجانب الجزائري: محمد بوضياف وأحمد بن بلة وعن الجانب المغربي الفاسي وخلال هذا الاجتماع تقرر أن ينظم الجيشان المغاربيان جيش التحرير الوطني، والجيش المغربي هجومات في أواخر شهر جويلية أو مطلع شهر أوت من سنة 1955 كل في بلده، تطال المدن الكبرى تأتي تضامنا مع الملك محمد الخامس الذي كانت تحل الذكرى الأولى لنفيه من المغرب يوم 20 أوت 1955 وهو التاريخ الذي تقرر

أن تكون فيه الهجومات يوم 20 أوت 1955، مما يعطي الفرصة لانطلاق الثورة بالمغرب ضد الاستعمار الفرنسي إلا أن الظروف حالت دون قيام العمل المسلح في هذه الفترة وتأخر إلى 1955/10/02[1].

يضاف إلى ذلك فإن من صور نشاطات جيش تحرير المغرب العربي، بالموازاة مع نشاطه في مواجهة الاستعمار الفرنسي، فإن جيش تحرير المغرب العربي المتكون من الجزائريين والمغاربة، مكن للجيش المغربي من إنشاء أول مدرسة لتكوين الجنود تحت إدارة النذير بوزار الجزائري الأصل بالقرب من تطوان، كان أول فوج تدرب بهذه المدرسة يعرف بـ (فوج الحنصالي) وإليه يعود الفضل في التكفل بمهمة تدريب العشرات من المقاومين (جزائريين ومغاربة) تحت إشراف النذير بوزار[2]، وكان من نتائج هذا العمل والتنسيق بين القيادتين انطلاق الثورة بالريف المغربي تزامنا مع استئناف المنطقة الخامسة (منطقة وهران) لعملياتها العسكرية ابتداء من ليلة 1955/10/02[3].

وبعد انطلاق العمليات العسكرية المشتركة بين الجيشين الجزائري والمغربي أصدرت حركة المقاومة المغربية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية بلاغا مشتركا يوم 1955/10/04 أعلن عن تكوين قيادة مشتركة وموحدة تتولى الإشراف على حركة التحرير القائمة في كلا القطرين والتي ينطوي جميع أفرادها تحت لواء جيش سمي (جيش تحرير المغرب العربي) وفي نفس اليوم صدر البيان رقم 01 عن هذا الجيش والذي [4] لخص الهدف من إنشائه.

إن قيام هذا التنسيق بين الجيشين أعطى فاعلية وديناميكية للثورة الجزائرية على مستوى تفعيل الكفاح المسلح خاصة بالجبهة الغربية التي ظل إلى ذلكم الحين متعثر، ديناميكية تجلت في وصول الأسلحة إلى هذه الجبهة عبر المغرب نحو منطقة تلمسان وبإشراف طلبة جزائريون عملوا في جيش تحرير المغرب العربي قدموا من القاهرة على متن الباخرة دينا الشهيرة [5].

أما المستوى الآخر الذي تجلت فيه فاعلية هذا التنسيق بين الجيشين في هذه المرحلة فلقد هيأت هذه الظروف وضعا مغايرا للجبهة الغربية للثورة الجزائرية التي غدت تشكل أرضي الجارة المغربية قواعد خلافية للثورة على طول الحدود والتي بلغ تعدادها حوالي 40 مركزا، ساهمت في دعم الكفاح المسلح. ليس فحسب بالولاية الخامسة وإنما بقية المناطق الأخرى خاصة بالسلاح الذي كان يمر عبر الحدود الغربية، فيما بين جوان سنة 1957 إلى مارس1958 سجلت الولاية الخامسة أكثر من 1460 عملية قام بها جيش التحرير شملت التخريب والتدمير لشاحنات ودبابات وعربات عسكرية فرنسية[6].

2. موقف الحكومة الفرنسية من مسألة مغربة الصراع

لقد جعل المسار الوحدوي خاصة بين الجزائريين والمغاربة خاصة بعد ظهور جيش تحرير المغرب العربي وانطلاق الثورة في الريف المغربي فضلا عن عمليات الامداد بالسلاح للثورة الجزائرية عبر الجبهة الغربية، جعل من إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر والحكومة الفرنسية تستنفر قواه لفك هذه الرابطة وفرط هذا العقد الوحدوي، فنادت على عجل كل من تونس والمغرب من أجل المفاوضات ومنحهما الاستقلال والاحتفاظ

فقط بالجزائر، وهذا الذي حصل بالفعل حيث اتجه التونسيون والمغاربة لحصد ثمارهما بفضل ضغط الثورة الجزائرية على الاستعمار الذي راح يجابه كل مظاهر الوحدة بجميع أشكالها ولتحقيق ذلك قامت بـ:

سعت الإدراة الاستعمارية إلى استقطاب المغاربة خاصة "**المعتدلين**" منهم في حزب الاستقلال الذين كانوا رافضين منذ البداية فكرة تأسيس جيش المغرب العربي، ويظهر ذلك من خلال ما تلقاه المناضلان عباس المسعدي، وعبد الله الصنهاجي. بصفتهما عسكريين. وهما من ركائز جيش تحرير المغرب العربي ومؤطريه، وهما اللذان وقعا البلاغ المشترك مع جبهة التحرير الوطني يوم 1955/10/04 أي يومين فقط من انطلاق العمليات العسكرية المشتركة، حيث تلقيا توبيخا شديد اللهجة من قبل جماعة حزب الاستقلال الذين كانوا يرون أن هذه الوحدة من شأنها أن تقضي على حزبهم من الساحة السياسية مثلما فعلت جبهة التحرير الجزائرية[7].

ولأجل التفرغ للثورة الجزائرية أقدمت الحكومة الفرنسية على فتح باب المفاوضات مع حركة التحرير المغربية لإيجاد تسوية للقضية المغربية، فكان السبيل نحو المفاوضات بعد ان عرضت الحكومة الفرنسية مشروع تسوية المسألة المغربية على الجمعية الوطنية الفرنسية والتي صوتت بالإجماع لصالح المفاوضات يوم 1955/10/09 أي بعد أسبوع فقط من انطلاقة جيش التحرير المغربي، وفي 1955/11/16 وصل الملك محمد الخامس إلى الرباط عائدا من منفاه، وفي 02 مارس 1956 وقعت فرنسا والمغرب تصريحا مشتركا بموجبه أعلن عن استقلال المغرب، وتم توقيع تصريح مماثل مع إسبانيا[8]. بتاريخ 07 أفريل 1956. أما عن تونس فإن العلاقة بين الطرفين (الجزائر وتونس) فقد طغت عليها دسائس الاستعمار الفرنسي الذي راح يسمم في العلاقات التونسية الجزائرية، تارة بالزج ببورقيبة لتوريط قادة الثورة ضمن وساطة لقبول أي تسوية للمسألة الجزائرية تحافظ فيها تونس على استقلالية ترابها ودرأ خطر تواجد وحدات جيش التحرير الوطني على نظامها، تسوية من شأنها أن تنسف المشروع الثوري للثورة الجزائرية وأخرى بإثارة مشاكل الحدود التي بدورها عفنة العلاقات ودفعت بورقيبة إلى حد استعمال رجاله ضد جيش التحرير الوطني والاستلاء على السلاح الجزائري لصالح فرنسا، أما عن مشروع النضال المغاربي ففي الوقت الذي بدأ فيه جيش تحرير المغرب العربي عملياته العسكرية على الجبهة الغربية دخل بورقيبة في مفاوضات مع إدارة الاحتلال أفضت إلى الاستقلال[9].

3. حادثة قنبلة منطقة سيدي يوسف وبداية التدويل العسكري للقضية الجزائرية فيفري:1958

كان لحادثة قنبلة منطقة ساقية سيدي يوسف التونسية في الثامن فيفري 1958، من طرف الطيران الحربي للجيش الاستعماري الفرنسي بحجة ملاحقة وحدات جيش التحرير الوطني. الأثر البالغ من جهة على مسألة تدويل القضية الجزائرية، ومن جهة ثانية شكل بحد ذاته هذا الحادث ديان بيان فو [10] دبلوماسي للموقف الدولي الفرنسي الذي ظل إلى ذلكم الحين، يعتبر أن ما يحدث في الجزائر ما هو إلا قضية داخلية تخص فرنسا[11].

كما أسهمت هذه الحادثة في بداية الظهور الفعلي للاهتمام الأمريكي بالقضية الجزائرية، ولا أدل على ذلك هو طبيعة التصريح الذي أدلى به حينها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية: السيد جون فوستر

دالاس إثر إقدام طيران جيش الاحتلال الفرنسي بقنبلة منطقة ساقية سيدي يوسف بتاريخ 1958/02/08، "**إن هذه الحادثة تدل بوضوح على أنه يصعب فصل القضية الجزائرية عن قضية تونس والمغرب...**"[12]، كان هذا التصريح يوحي بوضوح إلى المخاوف الأمريكية من إمكانيات تدويل الصراع في المنطقة، والمخاطر التي قد تنجر عن ذلك بانزلاق المنطقة نحو الفلك الشيوعي.

كما تقدمت تونس بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي مطالبة باتخاذ قرار حاسم لصالحها ومؤكدة "**أن حرب الجزائر ونتائجها لا تهدد تونس فقط بل تهدد السلام العالمي**"، وردت الحكومة الفرنسية برفع شكوى مماثلة ضد تونس عنونتها كالتالي: "**الموقف الناجم من الدعم الذي تقدمه تونس إلى الثوار لتمكينهم من متابعة عملياتهم على الأراضي التونسية موجهة ضد وحدة الأراضي الفرنسية**"[13].

أدت حادثة الساقية وإثارة المشكل التونسي–الفرنسي بمجلس الأمن، إلى إعطاء بعد سياسي وتعبوي لصالح تدويل القضية الجزائرية، لأن تونس أصرت على ربط الخلاف مع فرنسا بالمشكل الجزائري، وقبلت الاحتكام إلى القرارات الدولية قصد فرض ضغوط دولية على الحكومة الفرنسية، وخوفا من التدخل السوفياتي في قضايا الشمال الإفريقي سارعت الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا لعرض وساطتها على فرنسا وتونس في إطار المساعي الحميدة التي قبل بها الطرفين، وتمسك كل منهما بشروطه لإنجاحها، فقد أرادت فرنسا تقييد المساعي الحميدة وحصرها في المشكل التونسي والتمسك ببقاء القوات الفرنسية بتونس، في حين كان الموقف التونسي يؤكد صراحة: "**أن على العالم الغربي أن يغتنم الفرصة لحل المشكل الجزائري كضمان وحيد للحفاظ على السلم بالمنطقة، وقد عولت الحكومة التونسية كثيرا على المساعي الحميدة الأمريكية البريطانية لوضع حد لتواجد القوات الفرنسية بالبلاد، وتحسيس العالم الغربي بخطورة المشكلة الجزائرية على مصالحه بالشمال الإفريقي، وأنذر الرئيس بورقيبة الرأي العام الدولي والأوساط الأمريكية بخطورة الوضع في الشمال الإفريقي إذا لم تتم الاستجابة إلى ندائي بشأن إنهاء الحرب الجزائرية**"، وأكد إثر اجتماعه بمبعوثي المساعي الحميدة (الأمريكي روبير مورفيي والبريطاني هانولد بيلي) أكد لهما تداخل الأزمة التونسية –الفرنسية مع قضية الجزائر قائلا: "**إن مهمتكما سيكون محكوما عليها بالفشل إذا لم تعالجوا جوهر المشكل وهو حرب الجزائر**"، وتأكد فشل جهود الوساطة نظرا لاختلاف مواقف الطرفين الفرنسي والتونسي، ورغم ذلك فإن المساعي الحميدة أثارت تدخل[14] الولايات المتحدة الأمريكية لتعرب عن موقفها بضرورة حل القضية الجزائرية في إطار العالم الحر وأثار هذا التدخل مشاكل سياسية للحكومة الفرنسية أضعفت من موقفها بالشمال الإفريقي.

4. مؤتمر طنجة أفريل 1958

لم تكن فكرة عقد مؤتمر مغاربي يجمع حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري وجبهة التحرير الوطني وليدة سنة 1958، بل تعود إلى المحاولات الرائدة الأولى التي تبناه الرئيس بورقيبة وملك المغرب محمد الخامس خلال قمة تونس في أكتوبر 1956، والتي كان مقرر أن تشارك فيها جبهة التحرير الوطني ممثلة في الزعماء الخمس الذين تم قرصنة طائرتهم من طرف سلاح الجو الاستعماري خلال عبورهم الجزائر

متوجهين من المغرب نحو تونس في 22اكتوبر 1956 للتباحث حول القضية الجزائرية وقضايا النضال المغاربي، وعلى الرغم نمن حادثة الاختطاف فإن الفكرة ظلت تدور في خلد المسؤولين التونسيين والمغربيين لأجل إيجاد تسوية للمسالة الجزائرية التي راحت تهدد في أراضيهم اثر قنبلة إذاعة الناظور المغربية في سنة 1957، ففي 20 نوفمبر 1957، عقد اجتماع ثنائي في الرباط بين الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة للتشاور وإيجاد حل للقضية الجزائرية داخل إطار التقارب الفرنسي المغاربي[15] الذي كان يدعو إليه الحبيب بورقيبة أثناء هذه الفترة. وبالرغم من تعثر هذه اللقاءات المغاربية فإن تسارع الأحداث حادثة الساقية في فيفري 1958، فضلا عن تداعيات تدفق اللاجئين الجزائريين وما خلفه من تواجد للمنظمات العالمية الصليب الدولي المفوضية العليا للاجئين، يضاف إلى ذلك تضاعف تواجد وحدات جيش التحرير الوطني ضمن قواعده الخلفية بالجبهة الغربية على الحدود الجزائرية المغربية والجبهة الشرقية على الحدود الجزائرية التونسية، خاصة بعد ان طوقت الحدود الجزائرية بخطي موريس وشال على التوالي الأول في سبتمبر 1957، والثاني صيف 1958، الأمر الذي ظل يعزز إرادة قادة تونس والمغرب إلى ضرورة عقد لقاء مغاربي يضم الأحزاب الثلاث، وهو ما دعا إليه السيد علال الفاسي من الرباط لاحتضان مؤتمر ثلاثي في طنجة في أفريل 1958. لقد ساهم مؤتمر طنجة في بعث النضال المغاربي بين الأقطار الثلاثة من جديد، نضال تجلى في شكل تحالف أقره المؤتمر طنجة[16]، لعب دور رئيس في تدويل القضية الجزائرية باسم السلطات التونسية التي قدمت لائحة إلى مجلس الأمن نددت فيها بالعدوان الذي طال أراضيها[17]، الأمر الذي أوقع الدبلوماسية الفرنسية في حرج بعد أن أدان الأمريكان والإنجليز العدوان.

اصطدمت الدبلوماسية الفرنسية إذا بعد العدوان على ساقية سيدي يوسف بظهور "**جبهة طنجة**" في أفريل 1958، معززة بذلك النضال الوحدوي المغاربي، وهي بذلك فتحت أفاقا واسعة للنضال الذي كانت تخوضه جبهة التحرير الوطني، حيث حصلت على الاعتراف الرسمي من دول الجوار أنها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، كما فتحت أفاقا لكنها هذه المرة واعدة لبداية تدويل القضية الجزائرية، وبالتالي الحصول على الدعم والاعتراف الدوليين، علاوة على ذلك فإن من بين التوصيات الهامة التي أصدرها مؤتمر طنجة لصالح الثورة الجزائرية[18]، هي النداء المزدوج الذي وجه إلى الدول الغربية لتوقف دعمها لجيش الاحتلال الفرنسي في حربه ضد الشعب الجزائري، وإلى فرنسا لتكف عن استخدام الأراضي التونسية والمغربية في حربها ضد الثورة الجزائرية.

5. ديغول وإستراتيجية التدويل العسكري للقضية الجزائرية

لقد سخر الجنرال ديغول وسائل جديدة لم توظفها الحكومات السابقة (التي تورطت في بشكل أو بآخر في تعاطيها مع الثورة الجزائرية، سواء لما اعتقلت زعماء جبهة التحرير الوطني بالخارج في أكتوبر 1956 أو قنبلة مقر إذاعة الناظور المغربية ثم مدينة الساقية في فيفري 1958) وعليه كان على الجنرال ديغول أن يرسم استراتيجية جديدة في تعاطيه مع القضية الجزائرية، وراح منذ البدء يجند إعلامه الدبلوماسي لينقل ما كان

يقدمه من عروض خاصة بالسلام، بدءا بمبادرة سلم الشجعان في23 أكتوبر1958، إلى إعلانه وقف إطلاق النار من جانب واحد في 20 أفريل 1961، تزامنا مع محادثات أيفيان الأولى، مرورا بتصريحه الشهير واعترافه بحق تقرير مصير الشعب الجزائري في 16 سبتمبر1959، فضلا عن مشاريعه الاقتصادية والاجتماعية التي روج لها كي يجفف منابع التحرير التي كانت تنهل منها جبهة التحرير الوطني على المستوى الجماهيري بتقليص قاعدتها الشعبية.

هذه المشاريع والعروض أقام لها ديغول دعاية كبرى داخليا وخارجيا، وهو إذ كان يقوم بذلك فإنه كان يطمح لعزل الثورة دوليا بعد أن يظهرها في مظهر الرافض للسلام والتنمية الاقتصادية للجماهير التواقة للأمن والعيش الرغيد.

من جهة أخرى فإن وثائق الثورة خاصة منها محاضر اجتماعات الحكومة المؤقتة التي كانت تعرض للتقييم من طرف المجلس الوطني للثورة خلال دوراته، كانت هذه الوثائق تبين بوضوح مدى الإدراك العميق لقادة الثورة السياسيين منهم والعسكريين لحقيقة سياسة ديغول، بحيث لم تكن هذه الأحاييل في حقيقة الأمر التي تفنن ديغول في حياكتها بعيدة عن إدراكهم بل كانوا متفطنين لذلك[19]، ويكفي لتعليل ذلك تتبع سياسة الخنق الدبلوماسي التي شنها ديغول ضد الثورة ضمن نطاق دول الجوار أو العالم العربي ولدى الدول الصديقة وحتى تلك المحايدة بل وفي مدارج هيئة الأمم المتحدة، وطريقة تعامل دبلوماسية الثورة لفك العزلة التي أرادها ديغول أن تكون طوقا يضاف إلى الطوق الداخلي.

كان من الطبيعي إذا على الجنرال ديغول في محاولته لتجفيف منابع التحرير كما ذكرنا سابقا والتي كانت تنهل منها جبهة التحرير الوطني، سواء دبلوماسيا أو لوجستيكيا، أن يتوجه مباشرة إلى الدول الشقيقة، بما كانت تشكله المنطقة بالنسبة للجزائر من امتداد طبيعي وحضاري عربي إسلامي واحد، فضلا عن التحديات والرهانات التي كانت تواجهها المنطقة برمتها تحديات كانت شبه مطابقة بالنسبة لجل الدول العربية، فاللغة، الدين والتاريخ والمصير المشترك، كانت كلها عوامل تكامل تفرض مشروع وحدوي لا طالما طمحت إليه الشعوب العربية التواقة للانصهار في دولة عربية واحدة تعيد للعرب مجدهم، دول حاول عبرهم ديغول أن يفتش عن حليف قد يوقف دعمه للثورة الجزائرية وهو ما لا يجده حتى مع مستعمراته العربية في المشرق سابقا.

6. دبلوماسية الثورة تتوج بتفعيل التدويل العسكري للقضية الجزائرية1960/1961

لقد توج النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع نهاية سنة 1960، توج بزيارة عباس فرحات إلى بكين[20] في أكتوبر 1960 زيارة انتهت إلى مضاعفة الصين لدعمها المادي للثورة الجزائرية حيث قدر حينها ب 25 مليون فرنك فرنسي قديم، دعما تضاعف على المستوى الهيكلي بحيث سخرت الصين أراضيها ومدارسها العسكرية، للمساهمة في تكوين ضباط جيش التحرير الوطني، كما دعمته بمتطوعين صينيين تقنيين وعاملين إذاعيين– قصد تحقيق مسألة التدويل العسكري للقضية الجزائرية، وهو ما أوضحه

عباس فرحات عبر رسالته الموجهة إلى شوان لاي بتاريخ 1960/10/24، والتي دعاه فيها إلى إعطاء الضوء الأخضر لإيفاد هؤلاء إلى تونس بغية استفادة جيش التحرير منهم[21].

غير أن مسألة إيفاد المتطوعين السوفيات أو الصينين إلى القواعد الخلفية للثورة بتونس والمغرب، ظلت في تقديرنا محل مزايدة من طرف قادة الثورة للضغط على الجارتين، من جهة لأنهما ظلتا ترفضان وجود متطوعين على أراضيهما مخافة من توسيع دائرة الصراع العسكري[22]، لكن الحكومة المؤقتة كانت تولي هذا الموضوع أهمية كبرى لمضاعفة أوراقها الدبلوماسية[23]، والشاهد في ذلك أن قادة الثورة خلال اجتماعهم سواء في اجتماعات الحكومة المؤقتة أو خلال دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وأثناء المناقشات كانوا يبرزون بوضوح خطورة وعواقب وجود مثل هذا النوع من المتطوعين، ليس فحسب على العلاقات بين الثورة وتونس والمغرب، بل على مستقبل الثورة في حد ذاته ،لأن اتخاذ هذ النهج في حال انفلات الوضع قد يجعل من الثورة برمتها رهن استراتيجية القوى الكبرى المتصارعة جراء الحرب الباردة .

لأجل ذلك فإن هذا الموضوع، كان في تقديرنا يشكل تلويحا دبلوماسيا كانت تشهر به الحكومة المؤقتة تارة، لتردع به الجارتين وتوضح لهما بأن للثورة قوى كبرى تساندها، وأخرى لتسيل لعاب القوى الكبرى من إمكانية استغلال الجزائر واتخاذها بؤرة توتر لرهانات جيو استراتيجة بالمنطقة.

وهو ما يفسر أيضا موقف الإتحاد السوفياتي غير المعترف بالحكومة المؤقتة بطريقة رسمية، بحيث وجد نفسه مجبرا خلال نهاية سنة 1960 للاعتراف بالحكومة المؤقتة ومساندة الثورة الجزائرية، حتى يضع حدا لسياسة المبالغة التي أتخذها في الحفاظ على مصالحه مع فرنسا، وقصد التقرب من الصين الشعبية التي رأى فيها منافسا خطيرا أخذ يناصر حركات التحرر العالمية بعد أن أعلنت تأييدها المطلق للحكومة المؤقتة، وهي بذلك في تقدير الاتحاد السوفياتي كانت تعمل على احتواء واستيعاب حركات التحرر العالمية؛ وهو ما يفسر تطور موقفه تجاه القضية الجزائرية خلال نهاية سنة 1960، بعد مظاهرات الحادي عشر من شهر ديسمبر من نفس السنة، بحيث اعترف بالحكومة المؤقتة [24].

7. التدويل العسكري للقضية الجزائرية في استراتيجية قادة الثورة

لقد أخذت مسألة تدويل القضية الجزائرية مسارات عديدة، فقادة الثورة ألقوا على عاتقهم ضرورة الحصول على الدعم العربي الإقليمي، حتى وإن تطلب الأمر توسيع دائرة الصراع داخل منطقة المغرب العربي، لإيصال القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة. أضف إلى ذلك أن قيادة الثورة قد فهمت لعبة العلاقات الدولية في هذه الفترة، فسياسة التدويل التي انتهجتها مكنتها بصفة أعمق وأشمل لفهم الواقع الدولي، وهو ما دفعها إلى محاولة كسب دعم الاتحاد السوفياتي للعب دور فعال لصالح القضية الجزائرية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية انشغلت في خريف 1960 بالانتخابات الرئاسية [25].

وبرأي كريم بلقاسم فإنه للحصول على تدخل سوفياتي لصالح القضية الجزائرية على شاكلة تدخله في حادث قناة السويس في 26 أكتوبر 1956، فإن الوضع كان يتطلب استغلال المتطوعين السوفيات والصينيين،

والزج بهم في معركة الكفاح المسلح عبر الحدود[26]، لكن حتى يتسنى القيام بذلك يجب الحصول على موافقة كل من تونس والمغرب، على اعتبار أنهما منطقة عبور حيوية وهو ما لم تقبل به الجارتان[27].

أما بالنسبة لرأي قادة الثورة المعتقلين فقد سجلوا مواقفهم من عديد قضايا الثورة ففضلا عن تعرضهم لموضوع المفاوضات، ساهموا في توجيه النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة بدعوتها إلى التركيز على موضوع اللاجئين لجلب استعطاف الرأي العام العالمي، والاهتمام بالقارة السمراء والتأكيد على البعد الإفريقي للثورة الجزائرية والعمل على جلب تعاطف دول القارة السمراء بخصوص موضوع فصل الصحراء.

كما نبهوا الحكومة المؤقتة إلى ضرورة وخز تونس والمغرب لردعهما عن طريق استعمال ورقة جلب التقنيين السوفيات والكوبيين للقواعد الخلفية للثورة، لما في ذلك من خطورة التصعيد العسكري بالمنطقة في حال تحقق مسألة التدويل العسكري للقضية الجزائرية، والظاهر أن هذا الموقف لم يكن من السهولة بمكان لتحقيقه على أرض الواقع أمام الرفض المغربي والتونسي، استراتيجية كانت في نظر المعتقلين تشكل رادعا للجارتين للإسراع في حل القضية الجزائرية ضمن إستراتيجية الثورة[28].

وإثر مساءلة عباس فرحات عن أسباب رفض تونس والمغرب لقبول دخول تقنيين ومتطوعين سوفيات وصينيين على أراضيها، أكد أن لحبيب بورقيبة أبدى تخوفاته من تواجد هؤلاء على أراضيه واعتبر المسألة مغامرة قد توسع من دائرة الحرب بالمغرب العربي، وهو بذلك كان ينسف في المواثيق التي تبناها خلال مؤتمر طنجة في أفريل 1958 وتونس في جوان من نفس السنة. أما بخصوص المغرب الأقصى فرغم مرونة موقفه، إلا أنه رفض تواجد المتطوعين بصفة رسمية، ذلك أن الاتحاد السوفياتي والصين قبلتا بإرسال المتطوعين شريطة الدخول إلى الأراضي التونسية والمغربية بطريقة رسمية [29].

خاتمة

يتضح مما سبق أن قضية توسيع دائرة الصراع عن طريق التدويل العسكري الذي تبنته قيادة الثورة لم تكن بالأمر الهين، ليس فحسب في ظل سياسة التطويق الحدودي المفروضة من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي، بل حتى على المستوى الدولي فالحكومة الفرنسية كانت عمل جاهدة على عزل الثورة دبلوماسيا وكانت تحرج في الاتحاد السوفياتي لتوقف دعم الثورة ومنه على الصين والمعسكر الاشتراكي.

تبين لنا أن جل مواثيق الثورة كانت تؤكد على إحداث أوضاع مقلقة في شمال إفريقيا سينتهي بها المطاف إلى تدويل القضية الجزائرية، وبذلك فإن هدف التدويل الذي رصدته البرامج السابقة للثورة كأحد أهدافها الرئيسية القيام بأعمال عسكرية على الحدود لإحداث وضعية شبيهة بتلك التي تهدد الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا مما يرغم الأطراف الدولية التدخل لحل القضية الجزائرية. تحرج وتوجس الجارتان من مغبة توسيع دائرة الصراع العسكري حال دون تطبيق هذه الاستراتيجية، وهو ما يفسر اشتداد حدة توتر العلاقات الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية في هذه الفترة. يبدو أن قيادة الثورة قد تعاملت بحكمة وحذر اتجاه الجارتين تجنبا للوقوع في مواجهة معهما لن تزيد إلا في تبديد قوى الثورة التحريرية.

الظاهر أن مساعي تدويل القضية الجزائرية قد أخذت بعدا سياسيا أكثر منه عسكريا، والدليل على ذلك هو تطور موقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه القضية الجزائرية، وبالتالي كسب عطف المجموعة الدولية داخل مدارج هيئة الأمم المتحدة مما أسهم في دفع مسار المفاوضات الفرنسية الجزائرية نحو اتجاهها الصحيح بداية من مفاوضات إيفيان الأولى في 20 ماي 1961 [30].

الهوامش:

1. روني غاليسو، **مشروع جيش التحرير المغاربي والتخلي عنه**، ترجمة محسن عيساني، جيش التحرير المغاربي 1948 . 1955، أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف المنعقد بالجزائر بتاريخ 11و12 ماي 2001، مؤسسة محمد بوضياف 2004، ص: 47.

2. عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، ج2، ط2، الدار البيضاء 2000، ص 674.

3. يذكر أحمد بن بلة انه تم تكوين جيشا خاصا في المنطقة الريفية كان يهاجم الفرنسيين من المناطق الريفية المغربية، وكان عملا مشتركا في كل من المغرب والجزائر حيث تحركت وهران ضد المحتل في منتصف نهار 2 أكتوبر 1955 وكان هذا بداية ميلاد الكفاح الجزائري المراكشي. أنظر: أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص 111.

4 . الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام مع عودة سلطان مراكش إلى عرشه بالرباط. عدم التقيد بأي اتفاقات عقدت أو تعقد مسبقا لا تحقق الهدف الأول كاملا. اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارجا على ما أجمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية، ومثل هؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم. أنظر: مبارك زكي، **مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عصر الحسن الأول إلى عصر جلالة الملك الحسن الثاني**، إعداد عبد الحق المريني، الرباط، 1996، ص 238.

5 . وهم: هواري بومدين . النذير بوزار . محمد الصالح العرفاوي . علي مجاوي . عبد العزيز مشري . محمد عبد الرحمن . محمد حسين . أحمد شنوت: محمد عباس، **نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954 . 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 102. أما محمد لمقامي فقد ذكر في مذكراته، **رجال الخفاء (مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة)**، ترجمة علي ربيب، الجزائر، 2005، ص 135، اسم شاب آخر وهو سي الصادق المدعو الشيخ السنوسي أرسل إلى منطقة وهران للإشراف على التدريب. وعن تفاصيل رحلة الباخرة دينا وتداعياتها العودة إلى كتاب النذير بوزار.1993, NadireBouzar, Lodyssé de dina,E:ENAL;Alger ص 40 وما بعدها

6 . شهادة عبد الغني عقبي، في: **ملتقى الأسلاك الشائكة المكهربة**، منشورات م. و. ب. ح. و. ث. أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص 211.

7. عبد الرحيم الورديغي، **الخفايا السرية في المغرب المستقل**، ط 1، الرباط، 1980، ص76.

8 . مبارك زكي، المرجع السابق، ص 238.

9. أحمد منصور، المصدر السابق، ص 112.

10. **ديان بيان فو (DIEN BIEN PHU)**: المعركة الحاسمة التي وضعت حدا لحرب فرنسا في الهند الصينية (1946 – 1954)، دارت هذه الحرب بين القوات الفرنسية تؤازرها القوات الأمريكية من جهة وبين ثوار لفيتنام وكمبوديا ولاوس تساندهم الصين من جهة أخرى، وكانت ديا بيان فو تعتبر خلال تلك الحرب من أهم المراكز الاستراتيجية لدى كلا الجانبين، وأخيرا سقطت في أيدي القوات الوطنية الفيتنامية في السابع عشر مايو سنة 1954، وتم في أعقاب ذلك الاتفاق في الحادي والعشرين من جويلية بعد جولة من المفاوضات التي أجريت في جنيف على تقسيم لفيتنام إلى دولتين شمالية شيوعية وجنوبية خاضعة للسيطرة الغربية. لمزيد من التفاصيل. أنظر: **موسوعة السياسة، الجزء الثاني**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 737.

11Yve courrier l heure des colonels, ED: fayard paris 1970,P179.

12IRWIN- WALL / LES RELATIONS FRANCO AMERICAINE et LA GEURRE DALGERIE1956 -1960/ REVUE DHISTOIRE DIPLOMATIQUE-N-1-E-Apedone1996-P-67.

13. بلاسي نبيل: **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص 187.

14. "**هل هناك تحول في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر؟**"، المجاهد، عدد 18، يوم 15 فيفري 1958.

15. المجاهد، "**بلاغ الرباط**", عدد 13، يوم 1957/12/01.

16. المجاهد، "**طريق الوحدة المغربية**"، العدد 21, يوم 1958/04/01.

17. المجاهد، العدد:18,15 فيفري 1958.

18. أنظر: "**مؤتمر طنجة**": **مرحلة حاسمة**", المجاهد، عدد:23, 1958/09/01. وأنظر معمر العايب، **الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة 1958**، رسالة ماجيستير، معهد التاريخ جامعة الجزائر،2002.

19م.م.و.للأرشيف: م.إ.ح..م.ج.ج ، محاضر اجتماع الحكومة المؤقتة: اجتماع مشترك بين السياسيين: محمد يزيد، عمر أوصديق، أحمد توفيق المدني، عبد الحميد مهري ولمين خان، والعسكريين: العقداء حاج لخضر، الولاية الأولى، لطفي الولاية الخامسة، محمدي سعيد الولاية الثالثة وصادق- سليمان دهيليس- الولاية الرابعة، محضر الاجتماع المشترك بين الحكومة والقادة العسكريين، 1959/09/21،علبة رقم:G006.

20. المجاهد: "**حلفـاء الشعوب**": 16/ماي1960.

21 MOHAMMED HARBI/ LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERINNE E : jeune Afrique; paris, 1981 : P :525.

22. م. م. و. للأرشيف. و. م. و. ث. ج. 1961. تقرير عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة علبة مصورة: رقم . C025

23. م. م. و. للأرشيف. و. م. و. ث. ج. رسالة حسين آيت أحمد إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. 07/29 /1960علبة مصورة:C040.

24. محمد البجاوي: **حقائق عن الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحر، بيروت، 1971، ص:211.

25. أنظر رسالة السيد: حسين ايت أحمد. إلى الحكومة المؤقتة 29/ 07 / 1960 المصدر السابق.

26. م. م. و. للأرشيف. و. م. و. ث. ج. أوت 1961. مداخلة عمر أوصديق: علبة مصورة.C023.

27. م. م. و. للأرشيف. و. م. و. ث. ج. أوت 1961. مداخلة كريم بلقاسم. علبة مصورة.C023.

28. م. م. و. للأرشيف. و. م. و. ث. ج. رسالة السيد حسين آيت أحمد إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. 07/29 /1960علبة مصورة:C040.

29. م. م. و. للأرشيف. و. م. و. ث. ج. أوت 1961. مداخلة. عباس فرحا ت. علبة مصورة:C019.

30. علي تا بليت، "**مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية**" مجلة أول نوفمبر. عدد: 163، الجزائر، 2000، ص18.